## بعد رفض مسودة قانون قدمته الحكومة الى مجلس النواب

# مصادر لـ(المدى): قرار برلماني مرتقب يحدد مدة انسحاب القوات غير الاميركية من العراق

**بغداد/ المدى**

يصدر مجلس النواب خلال الايام القليلة القادمة قرارا يحدد فيه مدة انسحاب القوات الاجنبية غير الاميركية من العراق بعد رفض البرلمان امس الاول لمسودة قانون ينظم بقاءها تقدمت به الحكومة.

وقال النائب عن الائتلاف العراقي الموحد حسن السنيد: ان مجلس النواب سيصدر قرارا خلال الايام القليلة القادمة يحدد مدة انسحاب القوات الاجنبية غير الاميركية وتنظيم بقائها. واضاف السنيد في تصريح لـ(المدى) امس الاحد ان هذا القرار يأتي عقب رفض البرلمان مسودة القانون الخاص بسحب القوات في جلسة امس الاول.

وتابع في رده على سؤال بشأن تبعات انسحاب القوات التي تقوم بحماية بعض المنشآت الحيوية ومنها النفطية وامكانية حدوث خروق امنية فيها خاصة وان التفويض الاممي لبقائها سينتهي في ٣١ كانون الاول الجاري، قال: انه على هذا الاساس نشعر باهمية القوات، وسيصدر القرار قبل انقضاء مدة تفويض الامم المتحدة. لكن السنيد استبعد بقاء اية قوة اجنبية في العراق لحماية المنشآت تلك، وقال: ان انسحاب آخر جندي اجنبي من العراق سيتم قبل شهر تموز القادم.

ورفض مجلس النواب في جلسة السبت بأكثرية اعضائه مشروع قانون تقدمت به الحكومة لانسحاب القوات غير الأمريكية من العراق بحلول نهاية حزيران المقبل.

من جهته قال نائب في كتلة التحالف الكردستاني امس الاحد، ان مجلس النواب يتباحث مع الحكومة من اجل التوصل لصيغة بديلة عن مشروع قانون انسحاب القوات غير الأمريكية الذي رفضه المجلس. وقال النائب يوسف احمد احمد بحسب (أصوات العراق) ان «الخيارات المطروحة على الحكومة تتمثل بايجاد معاهدة مع القوات غير الأمريكية او التوصل لقرار (مشترك بين الحكومة والقوات) لغرض انحسابها».. وقال احمد «كان يجب على الحكومة الاتحادية ومجلس الوزراء ان يعقدا اتفاقيات مع هذه الدول ثم عرضها على البرلمان». وبين ان «وضع هذه الدول محرج الآن لأن تفويضها سينتهي بنهاية الشهر الجاري ولم يبق الا وقت قليل».

وكان النائب عن جبهة التوافق العراقية حسين الفلوجي قد قال ان «البرلمان رفض القانون من حيث المبدأ وسيعاد الى الحكومة للاخذ بالملاحظات التي ابداها اعضاء مجلس النواب».

وعلى عكس الاتفاق الذي ابرم بين العراق والولايات المتحدة الشهر الماضي والذي تم من خلاله صياغة اتفاقية امنية لسحب القوات الامريكية من العراق فان الاتفاق الذي ابرم بين العراق وبريطانيا لسحب قواتها تم من خلال صياغة قانون وليس اتفاقية. وقال الفلوجي «من وجهة النظر القانونية لا يجوز تنظيم العلاقة بين دولتين بقانون محلي، العلاقات بين الدول والمؤسسات الدولية يجب ان تنظم ووفق القانون الدولي من خلال الاتفاقيات او المعاهدات». واضاف «لهذا السبب تنبه مجلس النواب لهذا الامر ورد القانون حيث لم يصوت لصالح القانون الا شخص واحد فقط». وتابع «القانون سيعاد الى الحكومة لتلافي هذا الخطأ». ووصف الفلوجي مسودة القانون بانها «خطأ جسيم وقعت به الحكومة».واعتبرت الكتلة الصدرية رفض البرلمان لمسودة القانون «انتصارا كبيرا» اذ تعارض الكتلة اي اتفاق بين العراق واي من الدول التي لديها قوات في العراق لجدولة لسحب قواتها. وتطالب الكتلة الصدرية بالانسحاب الفوري وغير المشروط لكل هذه القوات من العراق.وقال نصير العيساوي عضو الكتلة الصدرية «نحن نعتقد ان على القوات البريطانية وغيرها من القوات ان تستعد لحزم حقائبها من الان وتستعد للخروج لانها لم تعد تمتلك الغطاء القانوني لبقائها في العراق».وكان البرلمان قد صادق على الاتفاقية التي ابرمت بين العراق والولايات المتحدة بشان سحب قواتها من العراق. وبحسب الاتفاقية فان القوات الامريكية ستسحب جميع قواتها من العراق بنهاية عام ٢٠١١ الا اذا طلبت الحكومة العراقية عكس ذلك.

كما صاغت الحكومة الاسبوع الماضي مسودة قانون بالاتفاق مع بريطانيا يسمح بانسحاب القوات البريطانية والاسترالية وكل القوات التي تعمل تحت مظلة قوات حلف شمال الاطلسي من العراق في فترة اقصاها نهاية تموز عام ٢٠٠٩، وارسلت مسودة القانون الى البرلمان، لكن تم رفضها.

الى ذلك قال رئيس أركان الجيش البريطاني السابق الجنرال سير مايك جاكسون الذي تولى قيادة الجيش البريطاني فترة الحرب في العراق وما تلا تلك الفترة، وسبق له أن وجه انتقادات كثيرة للأمريكيين بسبب ما يقول إنها أخطاء كارثية في إدارة العراق بعد انتهاء الحرب .

واضاف في مقال نشرته صحيفة (الصنداي تلغراف) الصادرة امس الأحد «إن السياسة الأمريكية لاجتثاث البعث من العراق تسببت في مضاعفة الوقت المخصص للوصول إلى النقطة التي تسمح لقوات التحالف بالتفكير في الانسحاب من العراق». وتابع أن الدعم الإيراني للميليشيات، وهو التطور الذي أدى إلى سقوط المئات من جنود الجيش البريطاني قتلى، عقد المناخ الذي تلا الحرب بصورة أعمق.

وانتقد رئيس الأركان السابق أيضاً الحكومتين الأمريكية والبريطانية على فشلهما في «فهم تعقيد الوضع في العراق بشكل كامل والفشل في الخروج بخطة إعادة بناء صحيحة». وفي المقابل، فإن جاكسون يرى أن دول التحالف التي أسقطت نظام صدام حققت «نجاحا كبيرا» بالتصويت على دستور عراقي جديد وإجراء انتخابات وإنشاء قوات أمن عراقية والحيلولة دون الوصول إلى حالة الحرب الأهلية الشاملة.

## مسؤولون يحذرون من استغلال المناسبات الدينية لاغراض انتخابية

# مراقبون دوليون للحيلولة دون حدوث تزوير في نتائج الانتخابات

**بغداد- المحافظات /المدى والوكالات**

في الوقت الذي اكدت فيه بعثة الامم المتحدة في العراق بانها سترسل مراقبين دوليين في محاولة لتجنب حدوث عمليات تزوير، اعرب نواب عن التحالف الكردستاني عن مخاوفهم من عدم قدرة مشاركة عشرات ألوف الأكراد من النازحين في الانتخابات المقرر اجراؤها نهاية كانون الثاني المقبل اذا لم يراجع مسؤولو الانتخابات القوائم الانتخابية. فيما حددت بعثة الامم المتحدة في العراق العدد الهائل من النازحين هي من ابرز عوامل التعقيد المعرقلة للانتخابات المقبلة. ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة فان عدد الاشخاص الذين نزحوا منذ شباط عام ٢٠٠٦ فقط وصل الى ١,٦ مليون شخص. واكدت بعثة الامم المتحدة انها سترسل مراقبين دوليين في محاولة لتجنب مزاعم بوجود تزوير خيم على الانتخابات الماضية ان الانتخابات ستجري كما هو مقرر لها.

وعلى صعيد متصل، اكد نواب في التحالف الكردستاني ان الناخبين الاكراد النازحين من محافظة نينوى والمناطق الساخنة سيمنعون من المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات المقبلة في حال عدم استكمال الاجراءات الخاصة بادراجهم كنازحين في المراكز الانتخابية التابعة للمناطق التي انتقلوا اليها جراء تعرضهم لاعمال العنف والتهجير. وقال النائب عبد المحسن السعدون في بيان قرأه بالنيابة عن التحالف الكردستاني ان «التحالف يطالب بأن تجد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق حلا لهذه المسألة والسماح لهؤلاء الأشخاص بممارسة حقهم الدستوري في التصويت». وطلبت الكتلة من المفوضية مراجعة القوائم الانتخابية للسماح لأكثر من ١٢٥ الف شخص فروا من محافظة نينوى الى اقليم كردستان من العودة والمشاركة في الانتخابات المقرر ان تجري في ٣١ كانون الثاني.

وتوقع مراقبون للوضع السياسي ان تعيد الانتخابات المحلية تشكيل الساحة السياسية العراقية مع تراجع العنف في أنحاء البلاد بعد أكثر من مرور خمس سنوات على الحرب. غير انهم ينظرون اليها على انها تنطوي على مخاطر أمنية لان السياسيين الذين ينتمون لجماعات دينية وعرقية وحزبية مختلفة يتنافسون للفوز بالانتخابات تبعا لاستراتيجياتها الخاصة.

وفي سياق متصل، دعت قيادة شرطة كربلاء أصحاب المواكب والهيئات الحسينية إلى الابتعاد عن رفع صور المراجع الدينية أوترديد الشعارات الطائفية خلال إحياء ذكرى عاشوراء التي تحل مطلع العام المقبل واستغلالها لاغراض انتخابية. جاء ذلك في بيان رسمي تلاه قائد شرطة كربلاء، اللواء علي الغريري خلال مؤتمر صحفي وحضره مسؤولون محليون وعدد من أصحاب الهيئات والمواكب.

من جانبه، حذر محافظ كربلاء عقيل الخزعلي، من مغبة استغلال مناسبة دينية كعاشوراء من أجل تحقيق أغراض انتخابية، على حد وصفه.

الى ذلك صوت المجلس المحلي لمحافظة نينوى الأسبوع الماضي من اجل تأجيل الانتخابات حتى تتمكن العائلات النازحة من العودة وادراج اسمائها ضمن القوائم الانتخابية الخاصة بها. فيما قال مسؤولون في الحكومة الاتحادية ان السلطات المحلية في المحافظات ليس لديها مثل هذه السلطة وتعهدوا بأن تجري الانتخابات في موعدها. من جهته، قال النائب نور الدين الحيالي نيابة عن ثمانية نواب من نينوى انه يؤكد اجراء الانتخابات في المحافظة بموعدها المحدد دون أي تأخير. مشيرا الى ان أي تأخير سيكون مؤشرا على محاولة لتغيير توازن القوى في نينوى التي يبلغ تعداد سكانها نحو ٢,٨ مليون نسمة من مختلف الديانات والقوميات.

الى ذلك انتقد محافظ نينوى دريد كشمولة محاولة بعض الأحزاب السياسية استغلال موضوع التعيينات لأهالي المحافظة لأغراض انتخابية ، وأشار كشمولة خلال مؤتمر صحفي عقد السبت الماضي وحضرته (المدى)، الى ان التعيينات يجب أن تشمل جميع الشرائح الاجتماعية وتتم باستحصال الموافقات الرسمية من الحكومة والوزارات المعنية. واكد كشمولة ان المحافظة لا تملك صلاحية التعيين سواء بشكل دائمي أم بعقود وقتية، مبينا ان بعض الأحزاب تحاول تحميل المحافظة ومجلسها مسؤولية عدم قبول تعيين ٥٠٠٠ مواطن بموجب كتاب موجه من مكتب نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي إلى المحافظة لاغراض انتخابية ودعائية،

وكان النائب عن الحزب الاسلامي (نور الدين الحيالي) قد اتهم محافظ نينوى ولجنة إسناد أم الربيعين بعدم ترويج معاملات تعيين ٥٠٠٠ مواطن من أهالي المحافظة استحصلها نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي من الحكومة خلال شهر تموز الماضي للمواطنين في المحافظة.

وعلى الصعيد ذاته، وفرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ١٢٠ الف فرصة عمل للعمل في المفوضية العليا للانتخابات التي ستجري في نهاية كانون الثاني المقبل عام ٢٠٠٩. وذكر المستشار الاعلامي للوزارة عبد الله اللامي ان دائرة العمل والتدريب المهني التابعة للوزارة قد رشحت (١٦) الف عاطل في بغداد للعمل كمراقبين في المراكز الانتخابية لانتخابات مجالس المحافظات المقبلة في كانون الثاني .واشار اللامي الى ان المفوضية العليا قد طلبت ترشيح (٨٠٠٠) مرشحاً في كل محافظة من محافظات العراق من حملة شهادات البكالوريوس والدبلوم والاعدادية ومن المسجلين في قاعدة بيانات دائرة العمل والتدريب المهني فضلاً عن ترشيح (٤٠٠) عاطل للعمل على الحاسوب كمدخلي بيانات للتعاقد معهم لمدة عشرة ايام خلال مدة الانتخابات .وبين المستشار الاعلامي ان دائرة العمل والتدريب المهني اعتمدت على قواعد بياناتها في بغداد والمحافظات لتزويد المفوضية بالمعلومات المطلوبة المتعلقة بالعاطلين واسمائهم وعناوينهم حتى يتم الاتصال بهم من قبل المفوضية.

## لتوأمة الكليات العراقية بأخرى أجنبية وعربية

# تأسيس منظمة مستقلة لدعم أساتذة الجامعات والكفاءات

**بغداد / المدى**

انبثق الاتحاد العراقي لأساتذة الجامعات والكفاءات المستقل عقب اجتماع اللجنة التحضيرية للاتحاد بهدف توأمة الكليات العراقية بنظيرتها الاجنبية والعربية.

وقال الرئيس المنتخب للمنظمة الاستاذ الدكتور عبد الرزاق البطيحي ان هذا الاتحاد هو احد منظمات المجتمع المدني ويخضع لذات قوانينه، ومركزها العاصمة بغداد.

واضاف البطيحي ان اهداف الاتحاد تتمثل بتشجيع ودعم حركة البحث العلمي في العراق و تقديم الاستشارات العلمية لمختلف المجالات والاختصاصات و المشاركة في الزيارات والحلقات الدراسية المحلية والأقليمية والدولية في مجال البحث والدراسة.

من جهته، قال النائب العلمي لرئيس الاتحاد الدكتور مجيد الشمري ان «من أهم الأهداف التي يسعى الاتحاد لتكريسها من خلال نشاطه التأسيس للحركة الثقافية في البلاد من خلال دعم أساتذة الجامعات والمساهمة في نشر البحوث والنتاجات الادبية لهم، فضلا عن العمل بفاعلية على خلق عملية التوأمة فيما بين الجامعات داخل العراق وبين الجامعات العراقية ونظيراتها في البلدان العربية والاجنبية، كذلك سيسعى الاتحاد إلى إقامة أواصر الصداقة والأخوة والترابط بين اعضاء الهيئات التدريسية».

وقد شهدت الجلسة التحضيرية للمنظمة مناقشة النظام الداخلي لها فضلا عن تشكيل عدد من اللجان المتخصصة ، وهو ما أشار إليه عضو اللجنة التحضيرية الدكتور علي عبد الأمير جعفر الذي قال: «تم خلال جلسة اليوم مناقشة النظام الداخلي للمنظمة واقراره، كما تم انتخاب رئيس واعضاء الهيئة الادارية التي تتكون من ١٥ عضوا بينهم رئيس الهيئة الادارية ونائبيه العلمي والاداري، وكذلك تم انتخاب اللجان التي ستقوم بتسهيل عمل المنظمة في المستقبل، من ضمنها لجنة المؤتمر العام ولجنة التاسيس التي ستقع على عاتقها عملية تسجيل المنظمة في دائرة المنظمات غير الحكومية في مجلس الوزراء، فضلا عن اللجنة الخاصة بالندوة الاقتصادية التي سيقيمها الاتحاد بعد اسبوعين من الآن».

## برهم صالح: مشروع «واعدون» ينبئ بعراق آمن متطور علمياً وثقافياً

**بغداد/ المدى والوكالات**

قال نائب رئيس الوزراء برهم صالح إن مشروع «واعدون» ينبئ بعراق آمن متطور علميا وثقافيا، وهو مخصص لمساعدة الطلبة المتفوقين.

واضاف صالح الذي يرأس منظمة الملتقى العراقي والتي انبثق عنها مشروع (واعدون) في الوقت الذي ننظر فيه إلى الحاضر العراقي نحاول من المنطلق الوطني أن نساعد الشريحة الطلابية، هذه الشريحة التي يتحدد وينطلق منها مستقبل العراق الجديد»، واضاف «ليس بالقليل بحقهم أن نمد أيدينا بهدف المكافئة والتشجيع للطالب المتفوق، وهو قد يكون بحالة العوز المادي، هو بكل مقاييس هذا الزمن الصعب متميز عن كثير من أقرانه سواء أكان داخل العراق أو خارجه»، وتابع ان «من ضمن مشاريع منظمة الملتقى العراقي هو مشروع (واعدون) الذي يعني بهؤلاء الطلبة المتفوقين، ونأمل أن يثمر هذا الجهد بما ينبئ لعراق آمن متطور علميا وثقافيا، بكوادره وطاقاته الفذة والرصينة».

من جهته قال مدير المشروع نزار الزبيدي عن ابرز ما حققه مشروع (واعدون) في جامعة بغداد وبقية الجامعات ان السنة الدراسية الماضية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ شهدت الانطلاقة الأولى لمشروع (واعدون)، وتحديدا في الفصل الدراسي الثاني منها، مؤكداً انه وبوقت قياسي استطاع المشروع أن يشمل أكثر من ٨٠٠ طالب وطالبة بمنحته المالية السنوية، وفي مختلف الاختصاصات العلمية والأدبية لطلبة جامعات العاصمة بغداد، وكذلك تم شمول أكثر من ١٥٠٠ طالب وطالبة في إقليم كردستان العراق، فضلا عن دعم المشروع لمسابقة علمية تخصصية مختلفة، خاصة بمجالات تقنية المعلومات، إذ جرت بين الطلبة المتفوقين في جامعات العراق مسابقة في هذا المضمار، وقد نال الفائزون فيها جوائز مالية وأجهزة حاسوب ، كما وقام (واعدون) بمكافأة ١٥ مشروع تخرج، رشح من الجامعات الأربعة في بغداد (جامعة بغداد، الجامعة المستنصرية ، الجامعة التكنولوجية ، جامعة النهرين)، فضلا عن هيئة التعليم التقني، وقد حاز الفائزون على جوائز مالية في الاحتفالية الكبرى التي أقيمت بهذا الشأن.

واضاف الزبيدي إن مشروع (واعدون) حاليا يركز جهده حاليا على طلبة الدراسة الأولية وللدراسة الصباحية حصرا، وذلك لكونه في بداية عمله، مشروعاً وطنياً ستراتيجياً علمياً، ومع محدودية دعمه المالي، إلا إننا حققنا الكثير، وبإشادة الطلبة المتفوقين أنفسهم، علما إننا دعمنا من قبل رئاسة الجمهورية العراقية وحصلنا أيضا على الدعم المالي من قبل عدد من الشخصيات الوطنية العراقية، إلا أننا نسعى لدعم طلبة الدراسات العليا والأبحاث في خطة أخرى يقرها مجلس أمناء المنظمة.

و في رده على نية إدخال أو إحداث توسعات مستقبلية للمشروع، قال ان المشروع يتطور مع تطور العلم والتفوق في العراق الجديد وأي استحداث جديد هو إضافة أخرى لأهداف واعدون، وكما عملنا الآن من خلال إصدار بطاقة الصراف الآلي للطلبة الواعدين هذا العام، إذ نعتبر هذه خطوة نحو التطور العلمي التكنولوجي في عراقنا الجديد، كما نستقبل عدة مقترحات من الأساتذة والطلبة الأعزاء في كل لقاء أو مناسبة يقوم بها المشروع.

## اكدوا ان البلاد غير مستعدة لتدهور أمني جديد بعد تحسنه

# مواطنون: يجب تنفيذ الاتفاقية العراقية الامريكية والنظر باتفاقيات اخرى من دون تجاذبات سياسية

**بغداد / المدى**

أفرز رفض اتفاقية انسحاب القوات الاجنبية من العراق ، من قبل بعض الكتل البرلمانية تصاعد مطالب المواطنين باتخاذ البرلمان العراقي موقفاً نهائياً من الاتفاقية المعروضة ، تحسبا لحدوث اي مشكلة تؤثر في التحسن الامني في البلاد ، بعد اقرار الاتفاقية الامنية لسحب القوات الامريكية من العراق ، داعين في الوقت ذاته بالاسراع بتنفيذ الاتفاقية.

يقول سعيد عبد الحميد وهو موظف حكومي (٣٢) عاما : نأمل ان يحسم البرلمان موقفه من مشروع قانون اتفاقية انسحاب القوات الاجنبية من العراق ، سواء بالقبول اوبالرفض ،وان يمارس اعضاء البرلمان الطريقة الديمقراطية التي صوت فيها على الاتفاقية العراقية الامريكية ، فمنهم من رفضها وهناك من ايدها .

ويشير الى :»ان الوقت اصبح مناسباً لانهاء الوجود الاجنبي في العراق من خلال تنفيذ الاتفاقية العراقية الامريكية.

اما ضياء حسين وهو صاحب محل تجاري (٤٢) عاما يقول:» الوقت مناسب لان يستعيد العراق سيادته بالكامل من خلال تنفيذ بنود الاتفاقية ، والسيطرة على الاجواء العراقية والمنافذ الحدودية التي نعرف بانها تحتاج الى وقت للسيطرة عليها ، ويتابع : على الحكومة استثمار التحسن الامني من خلال الاسراع بأنهاء الوجود الاجنبي ، وتطوير القوات العراقية ، داعيا البرلمانيين الى عدم التاثير في الوضع الامني الذي تحسن في البلاد ، من خلال مواقفهم الحزبية او الشخصية داخل البرلمان.

من جهتها شددت سعاد الموسوي وهي طالبة جامعية (٢٥) عاما ، على ضرورة ان يكون للبرلمان العراقي موقف نهائي من جميع الاتفاقيات مع الدول الاجنبية وبالاخص تلك الاتفاقيات الامنية والعسكرية ،وتقول :» لادعي لاتفاقية عسكرية او امنية جديدة فمن المفترض بعد توقيع الاتفاقية العراقية الامريكية ،على القوات الاخرى أن تنسحب بشكل مدروس وسريع ، وتشيرالى ان القوات الاخرى غير الامريكية قليلة العدد ولاحاجة لها في ظل زيادة عدد القوات العراقية.

فيما يؤكد محمود فاخرالعبيدي وهو استاذ جامعي (٥٠) عاما ، ان موافقة الحكومة والبرلمان على الاتفاقية الامنية تظهر رغبة العراق في رفض التاثيرات السلبية من دول الجوار ، وهذا الرفض يحتاج الى تعزيز بقانون يلزم دول الجوار باحترام الشؤون الداخلية للعراق ، ويتابع لسنا بحاجة الى اتفاقية امنية او عسكرية مع قوات اخرى ، فالاتفاقية الامنية كافية.

عذراء السامرائي تقول:» ان الحكومة يجب ان تنفذ الاتفاقية العراقية كونها ستسهل خروج اكبر عدد من القوات الامريكية والقوات الاخرى الموجودة في العراق ، وتضيف : على القوات الاخرى ان ترحل من العراق كون مهمتها في العراق ليست قتالية،فضلا عن ان العراق لايمتلك الاموال الكافية لدفع تكاليف وجودها ، والقوات العراقية اصبحت قادرة على تولي الامن.

اما عبد السادة فوزي هو طالب جامعي ( ٢٦) فيقول: الطريق امام العراق والعراقيين مازال صعباً ، وان وقع الاتفاقية فنحن بحاجة الى اتفاقيات امنية مع دول الجوار ، والدول الكبرى ، ويضيف :» ان العراق يرغب في تحول سلمي الى استقلال بعد توقيع الاتفاقية،ولا عودة للعنف مجددا ، ولابد للعراقيين ان يقفوا بوجه العنف.

واكد فوزي ان اعتماد الديمقراطية كاساس لتنفيذ بنود الاتفاقية ،وعلى البرلمان ان يحدد موقفه من اي اتفاقية من دون تجاذبات سياسية لكي لاتؤثر في امن البلاد . هذا وقد رفض اعضاء البرلمان قراءة مشروع قانون اتفاقية انسحاب القوات الاجنبية من العراق لعدة اسباب، لم يرع فيها توجه المواطنين العام والداعي الى العمل بأتفاقية كحل لاستقرار وبناء العراق.